

## دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر، وتونس، والمغرب ومصر ميزانية الثقافة | اللامركزية | التبادل الثقافي

بقلم: عمار كساب ودينا بن سليمان

### مقدمة:

تتمتع شمال إفريقيا بموقع جغرافي استراتيجي، فهي مجال تاريخي لتلاقي عدد كبير من السكان. تمتد على مساحة تزيد قليلاً عن 6 مليون كيلومتر، ويبلغ إجمالي سكانها نحو 167 مليون و798 ألف و144 نسمة. يحيط بها البحر الأبيض المتوسط، والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي، وتتكون من البلدان الخمسة التالية: الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب، تونس.

مع أن هذه البلدان تقع في المنطقة نفسها، فقد اتخذت مع ذلك مسارات مختلفة، وتميّزت بشكل خاص في الفترة الحديثة مع حصولها على الاستقلال وتأسيسها لدول ذات سيادة، لها حدود محددة بدقة وسياسات ثقافية وطنية، غير أنها تحتفظ بأوجه تشابه مشتركة واضحة في المجال الثقافي خصوصاً في منطقة المغرب. وبالرغم من أن بعض الدراسات التي تعالج مسألة السياسات الثقافية في شمال إفريقيا قد نشرت منذ بضعة سنوات، فإن أياً منها لم يستخدم تناوياً مقارنة لإعطاء فكرة عن مستوى التزام كل دولة في القطاع الثقافي والطريقة التي تتبعها لإدارة بعض جوانب هذا القطاع.

ومن ثم، للقيام بمثل هذا العمل، اخترنا أن نشرع بتحليل منهجي لثلاثة أوجه للسياسات الثقافية في كل واحدة من البلدان الأربعة، ألا وهي الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر، أي:

- ميزانيات الثقافة.
  - لامركزية الشؤون الثقافية.
  - التبادل الثقافي بين البلدان.
- سيتم فيما بعد إجراء تحليل مقارنة.

### أولاً: الجزائر



إن الجزائر دولة من دول شمال إفريقيا، وقد حصلت على استقلالها في عام 1962. ويبلغ تعداد سكانها 37.1 مليون نسمة يعيشون على مساحة 2381741 كيلومتر مربع، وهي تعد أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، ورابع أغنى بلدان القارة، بعد جنوب إفريقيا، ونيجيريا، ومصر، إذ بلغ ناتجها الداخلي الإجمالي 183,4 مليار دولار أمريكي في عام 2010.

يدار القطاع الثقافي أساساً بواسطة وزارة الثقافة، وهي سلطة عامة كبرى ترسم الاستراتيجية الثقافية الوطنية. تتكون وزارة الثقافة من عدة إدارات وإدارات قطاعية فرعية، وهي تعتمد عليها لتنظيم الأنشطة الثقافية على المستوى القومي. وتقوم أيضاً مؤسسات ومراكز وهيكل ثقافية أخرى، تحت الوصاية المباشرة لوزارة الثقافة، بتطبيق الاستراتيجية التي تملها الوزارة عليها سواء على المستوى القومي أو الإقليمي، طبقاً للصلاحيات الإقليمية. ومن ناحية أخرى، تشارك السلطات المحلية (الولايات والمجالس الشعبية البلدية) أيضاً في إدارة القطاع الثقافي.

- ميزانية الثقافة:

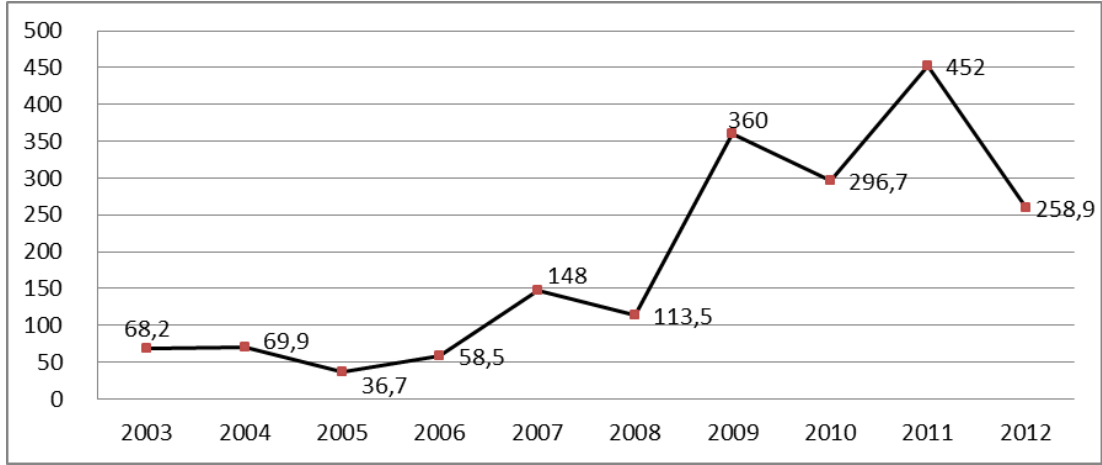
في عام 2005، قررت الحكومة تخصيص وزارة للثقافة وحدها بعد أن تقاسمت الثقافة الوزارة طوال عقد من الزمان مع الاتصالات. منذ ذلك العام، بدأت الميزانية المكرسة للثقافة تعرف زيادة مدهشة، حيث دعمتها الميزانيات الخاصة التي خصصتها الحكومة للاحتفالات الثقافية الكبرى التي نظمتها الجزائر. وبالتالي، بلغت ميزانية الثقافة في عام 2011 (تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية) 452 مليون دولار، وهو مبلغ تاريخي، أي أكبر ميزانية في المنطقة العربية وإفريقيا. وكانت قد بلغت في عام 2009، مع تنظيم المهرجان الإفريقي الثاني الذي أقيم في الجزائر العاصمة، مبلغ 360 مليون دولار. غير أن ميزانية الثقافة لم تبلغ، خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الـ1% التي أوصت بها منظمة اليونسكو، إلا مرتين. في عام 2012، انخفضت الميزانية، لكن تجدر الإشارة إلى أن الرقم المقدم هنا لا يتضمن الميزانية المفرج عنها خصيصًا للاحتفال بالعيد الخمسين لاستقلال الجزائر، والتي لم تحصل بعد على مقدارها.

### تطور ميزانية الثقافة في الجزائر في الفترة من عام 2003 إلى 2012

| العام | ميزانية الثقافة<br>بملايين الدولارات | تطور<br>(ن-1) | ميزانية الدولة<br>بملايين الدولارات | نصيب ميزانية<br>الثقافة<br>من ميزانية الدولة |
|-------|--------------------------------------|---------------|-------------------------------------|--|
| 2012  | 258,9                                | -43%          | 48882,4                             | 0,53%  |
| 2011  | 452                                  | 52%           | 34958,9                             | 1,29%  |
| 2010  | 296,7                                | -18%          | 35474,9                             | 0,84%  |
| 2009  | 360                                  | 217%          | 32421,7                             | 1,11%  |
| 2008  | 113,5                                | -23%          | 19869,4                             | 0,57%  |
| 2007  | 148                                  | 153%          | 15641,3                             | 0,95%  |
| 2006  | 58,5                                 | 59%           | 13977,0                             | 0,42%  |
| 2005  | 36,7                                 | -47%          | 12722,6                             | 0,29%  |
| 2004  | 69,9                                 | 2%            | 12144,2                             | 0,58%  |

|      |      |   |         |       |
|------|------|---|---------|-------|
| 2003 | 68,2 | / | 11201,1 | 0,61% |
|------|------|---|---------|-------|

رسم بياني لتطور ميزانية الثقافة في الجزائر في الفترة من عام 2003 إلى 2012



#### • لامركزية:

إن إحدى أكبر المشكلات التي واجهت القطاع الثقافي في الجزائر منذ 1962 هي مشكلة التفاوت الجغرافي فيما يتعلق بالعرض الثقافي. ففي الواقع، تضم الجزائر العاصمة، منذ الاستقلال، أغلبية الأنشطة، وذلك رغم الجهود التي بدأت منذ السبعينيات من القرن العشرين لجعل العرض الثقافي لامركزياً.

ففي الحقيقة، أنشأت الدولة، منذ 1974 إدارات للإعلام والثقافة لثلاث ولايات: الجزائر العاصمة، ووهران، وقسنطينة. ويتعلق الأمر هنا بأول رغبة وطنية لجعل وزارة الثقافة لامركزية (القرار البيّن وزاري الصادر في 8 أكتوبر 1974). وفي عام 1992 توسعت التجربة لتشمل مجموع البلاد، مع إنشاء إدارات الثقافة والاتصالات (مرسوم تنفيذي رقم 92 - 281 الصادر في 6 يونيو 1992)، استبدل بها في عام 1994 الإدارات الحالية للثقافة (مرسوم تنفيذي رقم 94 - 414 الصادر في 23 نوفمبر 1994)، وفي عام 2003 (قرار صادر في 12 أغسطس 2003) اتسعت امتيازات مدير الثقافة. وفي عام 1974، صاحب هذه الرغبة في اللامركزية إنشاء مراكز ثقافية في كل ولايات البلاد (مرسوم رقم 74 - 244 الصادر في 6 ديسمبر 1974).

رغم هذه الجهود من أجل اللامركزية (مع مبادرات أخرى للامركزية، خصوصاً في مجال المسرح) التي بدأت منذ السبعينيات من القرن العشرين، تظل ولاية الجزائر العاصمة دائماً القطب الثقافي الأكبر للبلاد، ولا تزال أغلب الولايات الأخرى، ما عدا الكبرى منها (وهران، وعنابة، وقسنطينة)، تعاني من سُبات ثقافي حاد. أما فيما يتعلق بالامركزية الخدمات الثقافية، فإن الدولة تؤكد إذن وجودها بشكل خاص على مستوى المناطق الجغرافية من خلال إدارات الثقافة الـ48 المقامة في الولايات الـ48.

إن إدارات الثقافة هيئات عامة أنشئت في عام 1994. على المستوى الهيكلي، تجمع هذه الهيئات الخدمات المسؤولة عن الثقافة على مستوى الولايات، وهي منظمة في شكل مكاتب. وتضم هذه الإدارات أربع دوائر، من بينها دائرة الفنون والآداب ودائرة التراث. ويتم تعيين مدير الثقافة بمرسوم رئاسي بناءً على اقتراح وزير الثقافة المسؤول. ويعتبر المدير ممثل الدولة في الولاية. وتمول إدارات الثقافة مباشرة من وزارة الثقافة. ويكون تأثيرها كبيراً في المناطق. غير أن الوضع ليس كذلك في الجزائر العاصمة حيث لا تحظى إدارة الثقافة بتأثير كبير نظراً للمنافسة التي تواجهها، من ناحية، من قِبَل العديد من الهيئات الثقافية القومية لوزارة الثقافة ذاتها، ومن ناحية أخرى، من قِبَل الهياكل التي تديرها لجنة الشؤون الثقافية لولاية الجزائر ولجان الشؤون الثقافية التابعة للمجالس الشعبية البلدية، التي تتمتع باستقلال تام عن وزارة الثقافة.

إن الولاية عبارة عن مجموعة عامة إقليمية (تمثل منطقة جغرافية)، وهي تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي. وتتكون من جهازين: مجلس منتخب ووالٍ يُعيّنه رئيس الجمهورية كممثل للدولة. إن المادة 22 من القانون رقم 90-08 الصادر في 7 أبريل 1990 المتعلقة بقانون الولاية تفرض على المجلس الشعبي للولاية أن يشكّل لجنة دائمة مسؤولة عن دراسة الملفات الخاصة بالشؤون الثقافية. وتنتخب هذه اللجنة رئيسها الذي يجب أن يكون عضواً في المجلس الشعبي للولاية. وتشكل هذه اللجنة بالتشاور بين أعضاء المجلس الشعبي بناءً على اقتراح من رئيس المجلس أو من ثلث أعضاء المجلس. ويجب أن يضمن تشكيلها تمثيلاً نسبياً يعكس المكونات السياسية للمجلس الشعبي.

وتقوم المجالس الشعبية البلدية بشكل خاص بتأمين اللامركزية الثقافية. إن المجلس الشعبي البلدي جهاز تنفيذي يدير مجموعة إقليمية قاعدية تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وتسمى بلدية. يُدار الملف الثقافي لبلدية ما من خلال دائرة ثقافية يُنشئها المجلس الشعبي البلدي. وتتركز السياسة الثقافية للمجلس الشعبي البلدي حصرياً تقريباً على إقليمه. وهو يشجّع الفنانين المحليين ويوظّف الإجراءات الخاصة به لاسترداد الهياكل الثقافية أو لتشييدها.

تشير المادة رقم 24 من القانون رقم 90 - 08 الصادر في 7 أبريل الخاص بالبلديات إلى أنه مسموح للمجالس الشعبية أن تشكل لجائاً دائمة أو مؤقتة لدراسة القضايا التي تهم البلدية فيما يتعلق بالشؤون الثقافية. في الجزائر العاصمة؛ كل المجالس الشعبية البلدية تقريباً مزودة بهذه اللجنة في شكل دائرة ثقافية. تدير هذه الدائرة البنية التحتية الثقافية الموجودة في نطاق البلدية بشكل مباشر أو غير مباشر. إن الروابط بين وزارة الثقافة والسلطات "الثقافية" المحلية معقدة وتختلف من ولاية إلى أخرى. في الواقع، تعتمد هذه الروابط الشخصية بشكل خاص على الألفة وأوجه التجانس بين مسؤولي الجانبين ورغبتهم في التعاون. وبالتالي، يمكن أن نجد ولايات تعمل فيها إدارة الثقافة ولجنة الشؤون الثقافية في تعاون وثيق، بينما لا يوجد في ولايات أخرى أي اتصال بينهما، كما هو الحال في الجزائر العاصمة (كساب، 2009).

#### • التبادل الثقافي والفني:

تتعاون الجزائر مع تونس، والمغرب، ومصر. وقد وقعت اتفاقية تعاون ثقافي بين بلدان المغرب في عام 1992، تدعيمًا للعلاقات متعددة الأطراف. وفي عام 1992 أيضاً تأسست جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي، كما أُبرم في عام 1994 اتفاق يتعلق بإنشاء مجلس مغاربي للكتاب القومي. لكن العلاقات السياسية المتوترة بين الجزائر والمغرب، بسبب الصحراء الغربية، حالت دون تطبيق اتفاقية 1992 وأعادت جدياً أي تعاون متعدد الأطراف، على الأقل في الفترة بين 1995 و2006، لأنه بدايةً من عام 2007، أصبح التشجّع السياسي بين الجارتين أقل أهمية، وبدأ يرتسم التفاهم بين البلدان الأربعة. وبالتالي، عُقد مؤتمر وزراء الثقافة المغاربية بعد 12 عامًا من الغياب، ونظمت الجزائر العاصمة في عام 2007 الصالون الرابع للكتاب بعد 13 عامًا من الغياب، وفي عام 2009 تم بعث شهر التراث الثقافي المغاربي.

إن العلاقات الثنائية مع تونس كانت دائماً ممتازة، خصوصاً في مجال التبادل الفني. في عام 1963، كانت تونس أول بلد توقع معه الجزائر اتفاقاً ثنائياً بشأن الشؤون الثقافية. كما وقعت برامج تنفيذية للتعاون الثقافي بين البلدين أثناء الفترات 1997/1998، و2001/2002، و2005/2006.

بالنسبة للمغرب، فيما عدا الأسابيع الثقافية الجزائرية المنظمة في المغرب وكذلك دعوة الجزائر لبعض الفنانين والعكس بالعكس، يظل التعاون ضعيفاً جداً، وينحصر في تبادل فني نادر. من ناحية أخرى، لدى الجزائر مركز ثقافي في القاهرة (مصر)، لكنه يظل مغلقاً، ولا يقوم بأي نشاط.

أما بالنسبة للقطاع المستقل، فإنه يحاول الحفاظ على علاقات فنية مع تونس والمغرب ومصر. لكن ضعف هيكلية المجتمع المدني في المجال الثقافي لا يسمح للفنانين الجزائريين بالاستفادة من برامج التبادل، وكذلك من المساعدات المالية الخارجية التي كانت ستسمح لهم بالتنقل في البلدان الثلاثة الأخرى.



## ثانياً: تونس



بلغ تعداد تونس، في عام 2011، 10673800 نسمة يعيشون على مساحة 163610 كيلو مترات مربعة، يحدّ البحر الأبيض المتوسط تونس من الشمال والشرق، ومن جهة الغرب تبلغ حدودها المشتركة مع الجزائر 965 كيلومتراً، ومن الجنوب الغربي تبلغ حدودها مع ليبيا 459 كيلومتراً. حصلت تونس على استقلالها عن فرنسا في عام 1956، وهي حالياً القوة الاقتصادية الثامنة في إفريقيا، حيث بلغ الناتج الداخلي الإجمالي لها 48.9 مليار دولار (2011). في يناير 2011، قامت في تونس ثورة وضعت حدّاً لنظام دام 23 عاماً. لا يزال القطاع الثقافي يدار بواسطة وزارة الثقافة التي تمثل السلطة الأولى في المجال وهي تضم عدة دوائر تعمل على نشر الفن والثقافة على المستوى الوطني. منذ الثورة، اتُّخذت بعض الخطوات لإعادة هيكلة القطاع الثقافي، لكن الأمر يحتاج إلى كثير من الوقت لرؤية النتائج الأولى لذلك.

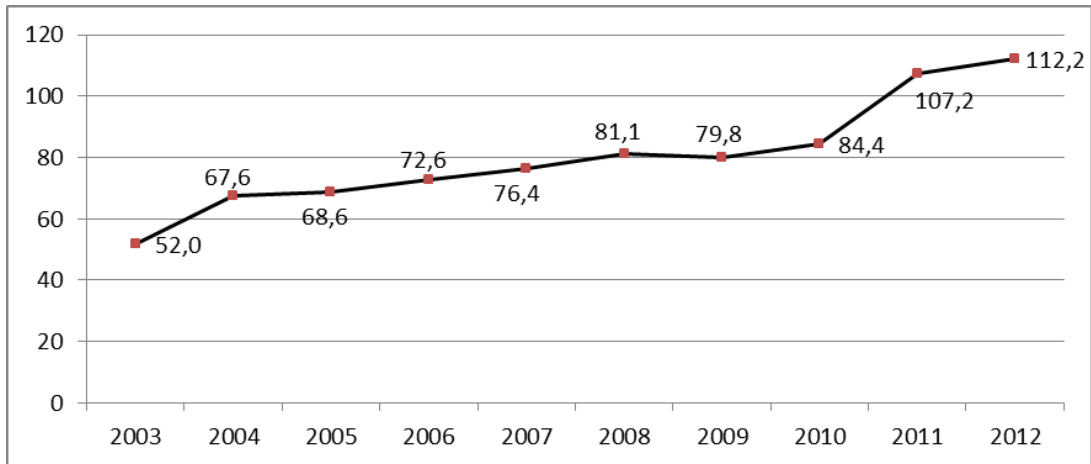
### ● ميزانية الثقافة:

إن الميزانية المكرسة للثقافة في تونس تزايدت بشكل مطرد منذ عام 2003 (باستثناء عام 2009). منذ 2004، زادت الميزانية 30% مقارنة بعام 2003، لتصل إلى 67,6 مليون دولار، أي بنسبة 0,83% من ميزانية الدولة. وفي عام 2012، بلغت هذه الميزانية 112,2 مليون دولار، أي أكبر ميزانية في تاريخ تونس المستقلة. بعد الثورة، قفزت هذه الميزانية بنسبة 27%+ في عام 2011 مقارنة بعام 2010، لتصل إلى 107,2 مليون دولار. إلا أن الميزانية المكرسة للثقافة وحدها لم تبلغ قط - على الأقل خلال السنوات العشر الأخيرة - نسبة الـ 1% التي أوصى بها اليونسكو.

## تطور ميزانية الثقافة في تونس في الفترة من 2003 إلى 2012

| العام | ميزانية الثقافة<br>بملايين الدولارات | تطور<br>(ن-1) | ميزانية الدولة<br>بملايين الدولارات | نصيب ميزانية<br>الثقافة<br>من ميزانية الدولة |
|-------|--------------------------------------|---------------|-------------------------------------|--|
| 2012  | 112,2                                | 5%            | 15834,9                             | 0,71%  |
| 2011  | 107,2                                | 27%           | 13394,1                             | 0,80%  |
| 2010  | 84,4                                 | 6%            | 11486,5                             | 0,73%  |
| 2009  | 79,8                                 | -2%           | 10779,2                             | 0,74%  |
| 2008  | 81,1                                 | 6%            | 9611,4                              | 0,84%  |
| 2007  | 76,4                                 | 5%            | 9268,7                              | 0,82%  |
| 2006  | 72,6                                 | 6%            | 8490,0                              | 0,86%  |
| 2005  | 68,6                                 | 1%            | 8057,7                              | 0,85%  |
| 2004  | 67,6                                 | 30%           | 8137,9                              | 0,83%  |
| 2003  | 52,0                                 | /             | 7400,0                              | 0,70%  |

## رسم بياني لتطور ميزانية الثقافة في تونس في الفترة من 2003 إلى 2012



## ● لامركزية:

منذ منتصف الثمانينيات، كانت اللامركزية الثقافية تمثل جزءاً من أهداف السياسة الثقافية في تونس. ففي جميع محافظات البلاد الـ 24 توجد معتمديات إقليمية للثقافة (أنشئت عام 1992)، وعددها 24 معتمدية، وهي تعمل - بالتنسيق مع اللجان الثقافية المحلية - من أجل تنفيذ خطة العمل السنوية. وتدير المعتمديات الإقليمية بيوت الثقافة والمكتبات العامة.

تمثل اللجان الثقافية الأجهزة الأكثر لامركزية على مستوى الإدارة المحلية. فهي تعمل من أجل إنجاح العمل الثقافي اللامركزي على مستوى عموم أرض الوطن. في إمكان الأقاليم أن تقترح من يشغل منصب مدير اللجنة والأعضاء (بلقاسم، 2010).

إن بيوت الثقافة هي بلا شك الهياكل الأكثر رسوخاً في منطقتي بلوغ توازن ثقافي على مستوى الأقاليم. يوجد في تونس 215 بيت ثقافة موزعة على عموم البلاد. يضاف إلى ذلك 381 مكتبة عامة، و 5 مراكز للفنون المسرحية والسينمائية، و 19 معهداً للموسيقى والرقص، و 4 مراكز ومجمعات ثقافية وفنية.

في أكتوبر 2011، تبنت مجلس وزراء الحكومة الانتقالية مشروع مرسوم بقانون قدمه وزير الثقافة، يتناول المؤسسات الثقافية العامة، وهو يتعلق مباشرة بطريقة إدارة هذه الهياكل. تريد الحكومة، من خلال هذا المرسوم، تدعيم إدارة الهياكل الثقافية، وصولاً لفاعلية أكبر للعمل الثقافي، خصوصاً بالنسبة للمواطنين الذين يقطنون في المناطق الداخلية من البلاد.

لكن الأعمال المختلفة على المستوى الحكومي، خصوصاً التوزيع الجيد نسبياً لبيوت الثقافة على مناطق البلاد، لم تحقق لامركزية فعالة، حيث تظل المناطق الداخلية معزولة جداً ثقافياً وفنياً.

قبل الثورة مباشرة، وفي اللحظة التي بدأت فيها مطالبات سكان المناطق المحرومة تصبح أكثر حدة، حاول مجلس الوزراء السابق تدعيم العمل الثقافي في تلك المناطق، وقرر إنشاء بيتين للثقافة في معتمدية شمال قفصة ومعتمدية القصرين الجنوبية. كما حاول تأسيس عقود شراكة بين المؤسسات الثقافية، والجمعيات، وكل مكونات المجتمع المدني. لكن كان قد فات الأوان.

من جانبها، قررت الحكومة الانتقالية الجديدة أن تجعل من اللامركزية قضية رئيسية لتلبية احتياجات سكان المناطق الداخلية من البلاد.

### • تبادل ثقافي وفني:

أقامت تونس، منذ الاستقلال، علاقات ثقافية مع جيرانها المغاربة، وأعطت هذه العلاقات الأولوية. إن هذه الرغبة تدخل في إطار سياسة الرئيس السابق بو رقيبة الذي كان يعطي الأولوية للتكامل الإقليمي المغربي. بعد الثورة، وقّع اتحاد الكتاب التونسيين واتحاد الكتاب الجزائريين اتفاقاً للتعاون الثقافي. يشجع هذا الاتفاق نشر الأعمال الأدبية في البلدين وتبادل زيارات الكتّاب بينهما. تشارك العديد من الفرق الفنية المصرية كل عام في كثير من المهرجانات التونسية، ومن ناحية أخرى، زار وزير الثقافة التونسي القاهرة في عام 2012 للقاء وزير الثقافة المصري من أجل تدعيم التبادل الثقافي بين البلدين، وخصوصاً من أجل تسليط الضوء على الأنشطة الثقافية والفنية التي تتناول الثورة في البلدين. كما تم إبرام اتفاق في مجال النشر، من أجل تبادل التجارب في هذا المجال.

### ثالثاً: المغرب



المغرب بلد مساحته 710 ألف و850 كيلومتراً مربعاً، ويبلغ تعداد سكانه 32,3 مليون نسمة، وقد حصل على استقلاله في 18 نوفمبر 1956. نظام حكمه ملكي دستوري (تم تبني آخر دستور أول يوليو 2011، وتم إجراء تعديل دستوري عقب حركة المطالبة في 20 فبراير). بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، في عام 2011، 101,7 مليار دولار، وهو خامس أكبر ناتج محلي إجمالي في إفريقيا. إن وزارة الثقافة هي السلطة الحكومية المسؤولة عن الثقافة، وهي مكرّسة حصرياً للشؤون الثقافية منذ عام 1974. إن مهمة الوزارة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التراث والتنمية الثقافية والفنية.

### • ميزانية الثقافة:

إن تمويل الثقافة في المغرب واجب دستوري: "على السلطات العامة أن تقدّم دعمها، بالوسائل الملائمة، لتنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني، وللنهوض بالرياضة. كما تشجع السلطات العامة

تنمية هذه القطاعات وتنظيمها بطريقة مستقلة وعلى قواعد ديمقراطية ومهنية محددة" ( المادة 25 من الدستور).

كما ينص الواجب الدستوري على أن: "مهمة السلطة الوزارية المسؤولة عن الثقافة هي إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال التراث والتنمية الثقافية والفنية، بتفعيلها للوسائل القادرة على ضمان ازدهارها" (مرسوم رقم 2 - 06 - 328 الصادر في 10 نوفمبر 2006).

لقد زادت ميزانية الدولة في عشر سنوات بنسبة 60% تقريبا، بينما لم تزد الميزانية المخصصة للثقافة إلا بنسبة 43% فقط. إن نصيب الثقافة من الميزانية الإجمالية لا يزال يمثل نصيباً ضئيلاً بسبب أولويات الدولة فيما يتعلق بالسياسات العامة: عبء التعويض، والتعليم العام، والدفاع والأمن العام، والصحة والإسكان. نظراً لضعف الاعتمادات المخصصة، كان على السياسة العامة للثقافة أن تهتم بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة وذلك بالقيام بتوازنات، دائماً ما تكون صعبة، بين القطاعات المركزية لمهنة وزارة الثقافة:

- توازن بين المبدع (العمل/ الإنتاج) والمستخدم (الجهاز الثقافي)
- توازن بين مراكز مهنة الثقافة (الكتاب، والتراث، والفنون)
- تتم هذه التوازنات بواسطة معايير وإجراءات تمويل تستجيب:
- سواء للقانون الإداري
- أو لإطار مؤسسي معين:

- مرسوم رقم 2 - 00 - 354 الصادر في نوفمبر 2000 والخاص بمنح إعانات في مجالات المسرح والكتاب.

- مرسوم رقم 2 - 08 - 536 الصادر في 21 مايو 2009 الخاص بمنح الإعانات المالية من أجل دعم الأغنية المغربية.

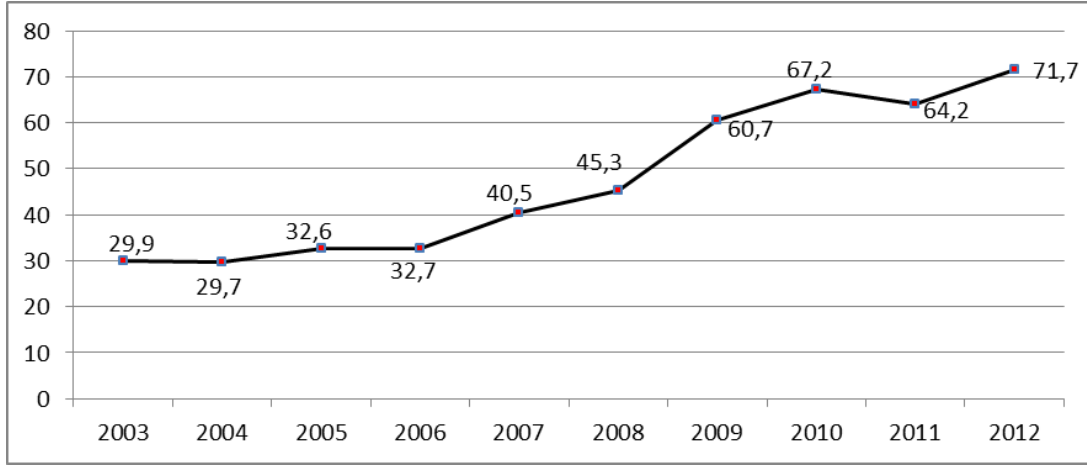
- مرسوم رقم 2 - 05 - 830 الصادر في 19 أكتوبر 2006 المتعلق بإنشاء "جائزة المغرب للكتاب".

### تطور ميزانية الثقافة في المغرب في الفترة من 2003 إلى 2012

| العالم | ميزانية الثقافة<br>بملايين الدولارات | تطور<br>(ن-1) | ميزانية الدولة<br>بملايين الدولارات | نصيب ميزانية<br>الثقافة<br>من ميزانية الدولة |
|--------|--------------------------------------|---------------|-------------------------------------|--|
| 2012   | 71,7                                 | 12%           | 30871,6                             | 0,23%  |

|             |             |            |                |              |
|-------------|-------------|------------|----------------|--------------|
| <b>2011</b> | <b>64,2</b> | <b>-4%</b> | <b>25731,5</b> | <b>0,25%</b> |
| <b>2010</b> | <b>67,2</b> | <b>11%</b> | <b>23837,1</b> | <b>0,28%</b> |
| <b>2009</b> | <b>60,7</b> | <b>34%</b> | <b>24503,4</b> | <b>0,25%</b> |
| <b>2008</b> | <b>45,3</b> | <b>12%</b> | <b>20045,6</b> | <b>0,23%</b> |
| <b>2007</b> | <b>40,5</b> | <b>24%</b> | <b>24320,5</b> | <b>0,17%</b> |
| <b>2006</b> | <b>32,7</b> | <b>0%</b>  | <b>20892,9</b> | <b>0,16%</b> |
| <b>2005</b> | <b>32,6</b> | <b>10%</b> | <b>20008,3</b> | <b>0,16%</b> |
| <b>2004</b> | <b>29,7</b> | <b>-1%</b> | <b>17733,5</b> | <b>0,16%</b> |
| <b>2003</b> | <b>29,9</b> | <b>/</b>   | <b>17444,4</b> | <b>0,17%</b> |

## رسم بياني لتطور ميزانية الثقافة في المغرب في الفترة من 2003 إلى 2012



إن ميزانية الثقافة موزعة إلى ثلاثة أوجه إنفاق رئيسية:

- موظفين
- معدات
- استثمارات

في عشر سنوات، انخفض النصيب المخصص في الميزانية للموظفين من 50% إلى 35%، لصالح الاستثمارات.

## ميزانية وزارة الثقافة طبقاً لنوع الإنفاق

| إجمالي | استثمار | أدوات | موظفون | العام |
|--------|---------|-------|--------|-------|
| 100%   | 41%     | 24%   | 35%    | 2012  |
| 100%   | 37%     | 27%   | 36%    | 2011  |
| 100%   | 41%     | 27%   | 32%    | 2010  |
| 100%   | 36%     | 29%   | 35%    | 2009  |
| 100%   | 37%     | 23%   | 40%    | 2008  |
| 100%   | 33%     | 22%   | 45%    | 2007  |
| 100%   | 26%     | 21%   | 53%    | 2006  |
| 100%   | 22%     | 20%   | 58%    | 2005  |
| 100%   | 24%     | 22%   | 54%    | 2004  |
| 100%   | 26%     | 21%   | 53%    | 2003  |
| 100%   | 27%     | 21%   | 52%    | 2002  |

### ● لامركزية:

تضم وزارة الثقافة، بالإضافة إلى ديوان الوزير، إدارة مركزية (تشمل إدارة التراث الثقافي، وإدارة الفنون، وإدارة الكتاب، والمكتبات والأرشيف) ودوائر لامركزية. توجد 16 إدارة إقليمية للثقافة، موزعة بين المناطق الرئيسية للمغرب، وذلك بهدف تحقيق لامركزية إدارة الشؤون الثقافية. إن هذه الإدارات مسؤولة، إلى جانب إدارة الشؤون الثقافية في المنطقة التابعة لها، عن إدارة بعض الهياكل الثقافية التي تتنوع من منطقة إلى أخرى: متحف، موقع أثري أو تراثي، بيت ثقافة، معهد موسيقى، فحص ومعاينة الآثار والمواقع التاريخية، مركز أبحاث ودراسات، مكتبات...

في السنوات الأخيرة تم إنشاء بيوت للثقافة من أجل تعزيز شبكة الهياكل الإقليمية للإبداع الفني. يوجد 31 بيتاً ثقافياً، موزعة بين 10 أقاليم، مع غلبة في إقليم الدار البيضاء الكبرى (14).



كما توجد معاهد موسيقية في المدن المغربية المختلفة: 17 معهدًا موسيقيًا تحت الوصاية المباشرة لوزارة الثقافة، و 11 معهدًا آخر أنشئت في إطار الشراكة مع مجموعات محلية (هيئات تتكون من منتخبيين). تلي هذه الشراكة مع المجموعات المحلية استراتيجية دعم امتداد شبكة المؤسسات الثقافية إلى مختلف مناطق المملكة. ومن ثم بدأت وزارة الثقافة سياسة تعاون مثمرة مع الجماعات المحلية، وذلك بتشجيع كل مبادرة نابعة من هذه الجماعات تهدف إلى الحفاظ على المصادر الغنية للثقافة المغربية، وإنجاز بنية تحتية ثقافية وتشجيع الإبداع، والابتكار والأصالة الثقافية والفنية.

أصبحت الجماعات المحلية، نتيجة لذلك، من بين الشركاء الرئيسيين لوزارة الثقافة من أجل تحقيق اللامركزية الثقافية. كانت الوزارة قد بادرت منذ وقت طويل بإشراك هذه الجماعات في عملية التخطيط، ووضع البرامج وتنفيذ المشروعات الثقافية بهدف تقليل التفاوت الثقافي بين المناطق والأقاليم، ودعم الخصوصية الثقافية لكل منطقة، وتحقيق توزيع عادل ومتوازن للعملية الثقافية.

إن الخطاب الملكي الموجه للمشاركين في ورشة عمل عن اللامركزية الثقافية، عقدت في تطوان يومي 25 - 26 مايو 1993، قد شدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه الجماعات المحلية في مجال الثقافة.

من جانبها، أكدت خطة التنمية الثقافية للفترة 2000 - 2004، على ضرورة التعاون بين وزارة الثقافة والقطاعات المختلفة المعنية بالملف الثقافي، بهدف تحقيق نهضة ثقافية وطنية عامة، ورفع مستوى الخدمات الثقافية، وتحسين ظروف العمل وإرساء سياسة ثقافية تعتمد أساسًا على اللامركزية والشراكة مع الجماعات المحلية، مع إعطاء الأولوية للمناطق الريفية والمناطق النائية.

كما عملت الوزارة على إنشاء إدارة للتنمية الثقافية تضم قسمًا مسؤولاً عن التنسيق مع الجماعات المحلية، مع التصميم القوي لإنشاء إدارات إقليمية.

فقد توجت أعمال العديد من الحلقات الدراسية (التي نُظمت في التسعينيات) بتوصيات أكدت على ترتيب الأولويات، ووضع الدراسات الإحصائية الخاصة بالحاجات الثقافية للمناطق المختلفة للمملكة محل التنفيذ. كما كرسّت عدة توصيات لتوعية الجماعات المحلية بالأهمية التي يتعين عليها منحها للقطاع الثقافي:

. توصيات خاصة باللامركزية الثقافية صادرة عن المؤتمر الأول للثقافة المغربية، الذي عُقد في تارودنت في

الفترة من 13 إلى 15 يونيو 1986.

. توصيات خاصة باللامركزية الثقافية صادرة عن المؤتمر الثاني للثقافة المغربية، الذي عقد في فاس في الفترة من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 1990.

. توصيات خاصة بالتنسيق مع الجماعات المحلية، صادرة عن مجلس الثقافة الوطني، الذي عُقد في الرباط في الفترة من 18 إلى 19 يناير 1993؛

. توصيات ورش عمل عن الثقافة واللامركزية التي نظمت في تطوان في الفترة من 25 إلى 26 مايو 1993.

. توصيات خاصة باللامركزية الثقافية الصادرة عن المجلس الأعلى للثقافة، الذي انعقد في الرباط، في الفترة من 19 إلى 20 ديسمبر 1994.

. توصيات خاصة بالتعاون والشراكة في المجال الثقافي، صادرة من المؤتمرات القومية للجماعات المحلية. بهدف تطبيق هذه التوصيات، وُقِّعت وزارة الثقافة مع الجماعات المحلية اتفاقات مشاركة تصر على التنسيق والشراكة بين الطرفين في المجالات التالية:

. تنظيم الأنشطة الثقافية المحلية.

. إنشاء مؤسسات ثقافية وإدارتها.

. تطبيق القوانين التي تعمل على الحفاظ على التراث الثقافي.

. التعاون في مجال ترميم التراث الثقافي، وصيانته وإعادة الاعتبار له.

في إطار سياسة وزارة الثقافة الخاصة باللامركزية وتطبيقاً للبرامج التي رسمتها خطة التنمية الثقافية والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات وورش العمل، المتعلقة بضرورة التعاون والشراكة في المجال الثقافي، قامت وزارة الثقافة بتوقيع 119 اتفاقية تعاون ثقافي مع الجماعات المحلية، اتفاقات موزعة تبعاً لمناطق المملكة المختلفة. وبالإضافة إلى توقيع خمس اتفاقيات هيكلية ووجود أربعين مشروع اتفاق جارٍ دراستها والتصديق عليها.

بفضل توقيع هذه الاتفاقيات، تضاعفت شبكة المؤسسات الثقافية، مما سمح بإنشاء عدد كبير من المكتبات العامة، وبيوت الثقافة، والمعاهد الموسيقية، ومساحات للأطفال، وتجهيزها، وإدارتها، وكذلك إعادة تأهيل وترميم العديد من المواقع والآثار التاريخية وتنظيم المهم منها.

غير أن هذه الهياكل، مركزية كانت أو إقليمية، تحت الوصاية المباشرة للوزارة أو تابعة للجماعات المحلية، تفتقر للدينامية والاحترافية. إنها تعاني من مشكلات مختلفة المستويات: إدارة بواسطة موظفين، نقص التجهيز التقني، وضعف الميزانية، والعجز في التدريب وفي علم التربية، وغياب أية سياسة موجهة للجمهور...

### • تبادل ثقافي وفني:

في مجال التعاون الدولي، وقّعت وزارة الثقافة عدة اتفاقيات وثقافية مع بلدان أوروبية، وإفريقية، وأمريكية مختلفة... إن أقدم هذه الاتفاقيات هي تلك الموقعة مع فرنسا في 5 أكتوبر 1957. يبدو أن وزارة الثقافة لم توقع أي اتفاق من هذا النوع مع أيّ من بلدان شمال إفريقيا الأربعة. من ناحية أخرى، توجد طريقة أخرى للتعاون الثقافي الدولي، من خلال وزارة الخارجية التي تدير العلاقات الثقافية والعلمية مع البلدان والمؤسسات الأجنبية. وتهدف وزارة الخارجية إلى:

- ضمان تنمية التعاون الثقافي والتعاون الدولي، الثنائي أو متعدد الأطراف.
- ضمان التنسيق مع مختلف الإدارات المعنية طبقاً لبرنامج الحكومة المتعلق بالشؤون الخارجية.
- إدارة المفاوضات والاتفاقيات التي تدخل في امتيازاتها.

تهتم وزارتا الثقافة والخارجية معاً بوضع اتفاقيات التعاون تلك موضع التنفيذ. وبالتالي، فإنه يوجد اتفاق ثقافي ثنائي وبرامج تنفيذية للتعاون بين المغرب وتونس؛ إن التبادل الطلابي والبحث العلمي هما المحاور الرئيسية للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين. وبالمثل، يعمل الطرفان على وضع ترتيبات برامج التطبيق المختلفة والاتفاقيات المتفق عليها في مجالات الثقافة، والرياضة، والشباب، والحرف... وقد تم توقيع الاتفاق الثقافي بين البلدين في تونس في 9 ديسمبر 1964 وأصبح ساريًا في 9 أكتوبر 1965.

ينحصر التعاون الثقافي والعلمي بين المغرب والجزائر في المشاركة في التظاهرات الثقافية والفنية التي ينظمها البلدان. تشارك المغرب بانتظام في سوق الجزائر الدولية. وقد تميز عام 2007 بمشاركة المغرب في احتفالات "الجزائر، عاصمة الثقافة العربية". وظهرت مشاركة المغرب في هذا الحدث بتنظيم أسبوع فني وثقافي مغربي. يمثل التبادل الطلابي الجزء الأكثر أهمية في مجال التعاون الثقافي بين المغرب ومصر. في هذا الإطار، يتابع عدة عشرات من طلاب المغرب دراساتهم في الجامعات المصرية. كما أن العديد من الطلاب المصريين مسجلون في المؤسسات الجامعية المغربية.

وفي يناير 2007، استضافت مدينتنا الدار البيضاء والرباط "أيام ثقافية مصرية". كما يظهر التعاون في المجال الثقافي أيضًا من خلال تبادل الزيارات والمشاركة في الاحتفالات الثقافية والفنية التي تُنظم في البلدين. يوجد أنواع أخرى من التعاون الثقافي، خصوصًا من خلال المعاهد والمراكز الثقافية الأجنبية، وجليد بالذكر أن مصر هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لديه تمثيل ثقافي في المغرب. ومن ناحية أخرى، تلعب المبادرات المستقلة، التابعة من المجتمع المدني (منظمات ثقافية، ومهرجانات) دورًا مهمًا في التبادل الثقافي في المنطقة. إن العديد من فنانين المغرب يقدمون أنفسهم في الاحتفالات الفنية في البلدان الثلاثة الأخرى والعكس بالعكس (شارك المغني الجزائري الأمازيغي "كاتب" في مهرجان كناوة بالصويرة في عام 2010، وشارك العديد من المغنيين المصريين في مهرجان موازين...). كما يوجد تعاون في شكل مساكن الإبداع الفني في مختلف التخصصات (الطبعة السادسة للمهرجان الدولي للموسيقى الأندلسية والموسيقى القديمة في يناير 2012 في العاصمة الجزائرية، الطبعة 23 من DABATEATR مواطنين في فبراير 2012 تحت علم تونس...)

## رابعاً: مصر



يبلغ تعداد سكان مصر 83 مليون نسمة، مما يجعلها البلد الأكثر تعداداً في إفريقيا بعد نيجيريا وإثيوبيا. مساحتها مليون وألف 449 كيلومتر مربع، وكانت في عام 2011 تعد ثالث قوة اقتصادية في القارة حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 23,2 مليار دولار. منذ الخمسينيات من القرن العشرين، تم إعداد السياسة الثقافية في مصر حول مشكلات التربية و"الإرشاد القومي".

إن وزارة الثقافة المصرية، التي أنشئت في عام 1958، هي السلطة الأولى التي ترسم الاستراتيجية الوطنية فيما يتعلق بالفن والثقافة، خصوصاً من خلال المجلس الأعلى للثقافة. منذ ثورة 25 يناير 2011، لا يزال هذا المجلس يلعب دوره التقليدي، أي:

. تطوير السياسة الثقافية في مصر.

. تقديم الاستشارة للحكومة في ما يتعلق بالشؤون الثقافية.

. تشجيع الإبداع في مجال الثقافة والفنون.

كما يقوم هذا المجلس بتمويل العمل الثقافي، وابتراح السياسات الثقافية التي تقدّم للوزارة بعد ذلك. ويمنح المجلس أيضاً جوائز سنوية في الفن، والأدب، والعلوم الاجتماعية. وتمول الدولة مباشرة أنشطة متنوعة (مهرجانات، بينالي، إلخ).

. ميزانية الثقافة:

تحصل الثقافة في مصر من ميزانية الدولة على أضعف ميزانية. ولمعالجة هذا الضعف في الموارد، أنشأت الوزارة صندوق التنمية الثقافية الذي يُحصّل 10% من إيرادات لجنة الأبنية الأثرية. تسمح هذه النسبة بدعم المشروعات الثقافية، حتى وإن ظل ذلك في الحقيقة غير كافٍ. تسمح ميزانية وزارة الثقافة بتمويل:

- تشغيل الإدارة، خصوصًا أجور الموظفين
- المعدات
- مساعدة الإبداع والمبدعين: منح دراسية، جوائز، دعم مالي للجمعيات والنقابات والاتحادات والشبكات

للأسف، لا يوجد لدينا أي إحصاء دقيق ورسمي للميزانية المخصصة للثقافة قبل الثورة؛ في الواقع كانت الضبابية تامة. في مشروعات قوانين المالية، تكون ميزانية الثقافة متضمنة في باب "الشباب، والثقافة والشؤون الدينية"، مما يجعل من الصعب معرفة النصيب الصحيح المخصص للثقافة.

غير أن الإحصاء الرسمي الوحيد الذي تمكّننا من الحصول عليه هو إحصاء عام 2011 حيث كانت ميزانية الثقافة تصل إلى حوالي 147 مليون دولار، أي 5,6% من الـ 2612,9 مليون دولار المخصصة لباب "الشباب، والثقافة والشؤون الدينية" طبقًا لقانون المالية لعام 2011.

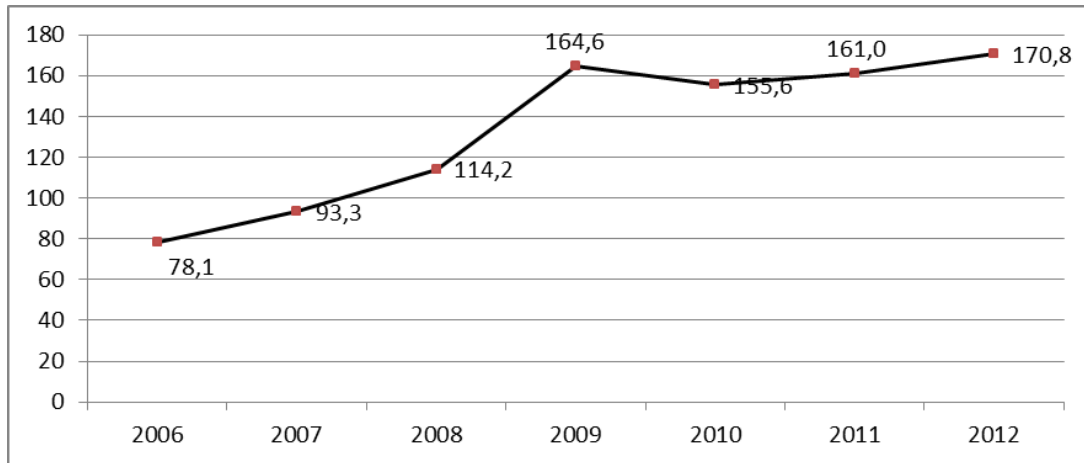
لوضع تقدير لميزانيات الثقافة للأعوام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 و2012، سنطبق نسبة الـ 5,6% تلك على مجموع المبالغ المرصودة لباب "الشباب، والثقافة والشؤون الدينية" للأعوام 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 و2012.

سنضيف لهذه المبالغ التي حصلنا عليها 14 مليون دولار وهو المبلغ الذي يطابق المتوسط المقدّر لميزانية صندوق التنمية الثقافية (مجاهد، 2011).

## تطور ميزانية الثقافة في مصر في الفترة من 2006 إلى 2012

| العام | ميزانية الثقافة،<br>والشباب والشؤون<br>الدينية<br>بملايين الدولارات | نصيب<br>الثقافة | تقدير ميزانية الثقافة<br>(+14م\$)<br>بملايين دولار | تطور<br>(ن-1) | ميزانية الدولة<br>بملايين<br>الدولارات | نصيب ميزانية الثقافة<br>من<br>ميزانية الدولة |
|-------|---|-----------------|--|---------------|--|--|
| 2012  | 2545,1  | 5,6%            | 170,8  | 6%            | 87919,3                                | 0,19%  |
| 2011  | 2612,9  | 5,6%            | 161  | 3%            | 80810,8                                | 0,20%  |
| 2010  | 2298,2  | 5,6%            | 155,6  | -5%           | 53349,1                                | 0,29%  |
| 2009  | 2444,1  | 5,6%            | 164,6  | 44%           | 56642,3                                | 0,29%  |
| 2008  | 1626,1  | 5,6%            | 114,2  | 22%           | 40196,9                                | 0,28%  |
| 2007  | 1287,2  | 5,6%            | 93,3   | 19%           | 35785,1                                | 0,26%  |
| 2006  | 1040,4  | 5,6%            | 78,1   | /             | 30933,5                                | 0,25%  |

## رسم بياني لتطور ميزانية الثقافة في مصر في الفترة من 2006 إلى 2012



وبالتالي، نستطيع ملاحظة أن ميزانية الثقافة في مصر تطوّرت طبقاً لمنحنى متزايد منذ 2006 (باستثناء 2010/2009)، وأن الميزانية تضاعفت وأكثر ما بين 2006 و2009. تمثل ميزانية الثقافة، في 2011، 0,20% من ميزانية الدولة.

مع التذكير أن الجدول أعلاه يعتمد على تقديرات اقتصادية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في 2011، خصص حوالي 58% من ميزانية الثقافة (أي 93,7 مليون دولار) لدفع أجور 32041 موظفاً يعملون في الهيئات المختلفة التابعة لوزارة الثقافة، وهي الهيئات التي تحصل على ميزانياتها طبقاً للجدول التالي.

يبين هذا الجدول أن الهيئة العامة لقصور الثقافة تحصل على 23,7% من الميزانية القومية المخصصة للثقافة، تليها الإدارة المركزية لصندوق التنمية الثقافية بـ13,9%.



## ميزانية الثقافة تبعاً لنوع الإنفاق لعام 2011

| المبلغ بالدولار | الهيئة                                   | %     |
|-----------------|--|-------|
| 1682575         | مكتب الوزير                              | 0,9%  |
| 12702488        | ديوان المجلس الأعلى للثقافة              | 6,7%  |
| 16223774        | أكاديمية الفنون                          | 8,6%  |
| 12071687        | الهيئة المصرية العامة للكتاب             | 6,4%  |
| 17642664        | المركز الثقافي القومي (الأوبرا)          | 9,4%  |
| 44597137        | الهيئة العامة لقصور الثقافة              | 23,7% |
| 11335807        | الهيئة العامة لدار الكتب                 | 6,0%  |
| 1826523         | الجهاز القومي للتنسيق الحضاري            | 1,0%  |
| 2836628         | قطاع الإنتاج الثقافي                     | 1,5%  |
| 12294690        | البيت الفني للمسرح                       | 6,5%  |
| 6433511         | البيت الفني للفنون الشعبية               | 3,4%  |
| 666047          | المركز القومي للمسرح                     | 0,4%  |
| 2010164         | المركز القومي للسينما                    | 1,1%  |
| 13002736        | قطاع الفنون التشكيلية                    | 6,9%  |
| 26187300        | الإدارة المركزية لصندوق التنمية الثقافية | 13,9% |
| 3954447         | المركز القومي للترجمة                    | 2,1%  |
| 1815323         | المكتبة العامة المصرية                   | 1,0%  |
| 1186005         | صندوق المكتبات العامة المصرية            | 0,6%  |
| 188469584       | المجموع                                  | 100%  |

. لامركزية:

تتضمن وزارة الثقافة في مصر عدة هياكل:

. مكتب الوزير الذي يشرف مباشرة على أكاديمية روما التي تقوم مهامها على تأمين إشعاع الثقافة

المصرية بالإضافة إلى تشجيع الأبحاث في مجال الفنون، في خليط من الإبداع المصري والإيطالي.

. قطاعات الوزارة:

- المجلس الأعلى للثقافة.
- المجلس الأعلى للآثار.
- لجنة الكتاب.
- لجنة قصور الثقافة.
- لجنة دار الكتب والوثائق القومية.
- لجنة الأوبرا.
- اللجنة القومية للتنسيق الحضاري.
- أكاديمية الفنون.
- صندوق التنمية الثقافية.
- صندوق الرعاية الاجتماعية للفنانين ورجال الأدب.
- المركز القومي للترجمة.
- النقابات المهنية: الموسيقيون، الممثلون، السينمائيون، الفنون التشكيلية، الكتاب....

يعمل مجموع هذه الهيئات من أجل لامركزية فعّالة للنشاط الثقافي على امتداد الأرض المصرية. غير أن الوزارة تؤمن سياستها الخاصة باللامركزية من خلال لجنة قصور الثقافة. في الواقع، هذا القطاع، الذي تم إنشاؤه في عام 1945 على النموذج الفرنسي، قد سمح بإقامة قصور ثقافة في كل التقسيمات الإدارية للبلاد. إن مهمة قصور الثقافة تأمين التنمية الثقافية على المستوى الإقليمي وجعل وعي المواطنين وحسّهم متفتّحا للفنون: الموسيقى، والسينما، والمسرح، والفنون الشعبية، والفنون التشكيلية، وأنشطة الجمهور من الشباب والقراءة العامة. وبالتالي، يبلغ عدد قصور الثقافة في أنحاء البلاد 293 قصرًا. غير أن المركزية، في الواقع، هي القاعدة على ما يبدو، خصوصًا فيما يتعلّق باتخاذ القرار، وكذلك بالنسبة للأنشطة الثقافية، التي تتركز أساسًا في القاهرة والإسكندرية.

#### • التبادل الثقافي والفني:

توجد ثلاث وزارات تشارك في التعاون الثقافي في مصر:

. وزارة الخارجية، المسؤولة عن النشاط الثقافي في الخارج.

. وزارة التعليم العالي التي تؤمن، بين مهام أخرى، تشجيع الثقافة المصرية في الخارج خصوصاً من خلال الطلبة المصريين.

. وزارة الثقافة، المسؤولة عن توفير المواد والمعدات الضرورية لنشاط المستشار الثقافي، والتنسيق معه فيما يتعلق بالاتفاقات الثقافية في الخارج خصوصاً مع جمعيات ونشطاء المجتمع المدني.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد، في إطار التعاون الثقافي، 28 معهداً ثقافياً أجنبياً في مصر، لا يوجد بينها على ما يبدو تمثيل لبلدان شمال إفريقيا الأخرى. كما يوجد تعاون تقني لترميم التراث وإعادة تأهيله، لكن الأمر يتعلق هنا أيضاً بتعاون مع بلدان أوروبية (إيطاليا، إسبانيا مثلاً) أو مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العلاقات وطيدة بين مصر والمغرب، وذلك منذ اتفاق عام 1959 الذي يتضمن برامج ثقافية مختلفة، كما يوجد تعاون أيضاً على مستوى الإعلام والتعليم، وتبادل للخبرة على مستوى قطاع الصوتيات والمرئيات بين إذاعة وتلفزيون البلدين.

ومن ناحية أخرى، تنظم الدائرة الثقافية بسفارة مصر "الأسبوع الثقافي المصري" في المغرب، وتقوم السفارة المغربية بالشيء نفسه في القاهرة. إلا أن هذه الاحتفاليات الثقافية تفتقر على ما يبدو للانتظام أو أن تغطيتها الإعلامية ضعيفة جداً، بما أن آخر هذه الاحتفاليات ترجع على التوالي إلى ديسمبر 2009 وسبتمبر 2004.

يمكننا أن نذكر مؤخرًا حضور عدد كبير من الكتاب المصريين المعرض الدولي السابع عشر للنشر والكتاب في المغرب (فبراير 2012).

إن التبادل الثقافي بين مصر وتونس كثيف، وذلك بالرغم من عدم وجود اتفاق رسمي، كما تدل على ذلك مشاركة فنانين مصريين في العديد من المهرجانات، أكثرها شهرة في تونس: المهرجان الدولي الثامن للمسرح التونسي، ومهرجان تونس الدولي، إلخ. كما نظمت أسابيع ثقافية مصرية في تونس، بالتعاون مع جمعيات ثقافية من البلدين: كان آخرها في مارس 2012، وقد أتاح هذا تقديم منتجات مصرية مختلفة في الفنون التشكيلية، والسينما، والموسيقى، والأدب، والتراث... وأخيرًا، قدمت مشاركة برنامج للمغنية المصرية رتيبة الحفني وفرقتها للموسيقى العربية، أثناء مهرجان موناستير الدولي الواحد والأربعين، مثالاً أكثر حداثة.

وقد تم مؤخرًا مناقشة تحسين التعاون التونسي المصري أثناء معرض القاهرة الدولي الثالث والأربعين للكتاب. وكانت تونس ضيفة شرف المعرض. قامت شخصيات عديدة، من بينها وزير الثقافة التونسي، باستكشاف

إمكانيات التعاون في مجالات الكتاب، والنشر، والسينما، والفنون التشكيلية، والتبادل الثقافي بين الفنانين فضلاً عن زيادة عدد الأسابيع الثقافية في البلدين.

من ناحية أخرى، يبدو أن هذه المشاركة قد تراجعت في الجزائر عقب النزاع الكروي بين البلدين (2009) الذي خلق مناخاً متوتراً بين الفنانين الجزائريين والمصريين. قبل هذه الفترة، كانت العلاقات الثقافية تقوم أيضاً على مشاركة فنانين من البلدين في الأحداث الثقافية المتبادلة، حتى وإن كانت الكفة تميل بالأحرى إلى الجانب المصري: لقاء فني وثقافي مصري في الجزائر العاصمة (2004)، أسبوع الفيلم المصري (2004)، المهرجان الثقافي بالعاصمة الجزائرية (2006)، أسبوع صداقة جزائري في مصر (2008)... هنا أيضاً، لم يتم توقيع أي اتفاق مؤسسي رسمي بين البلدين.

فضلاً عن ذلك يوجد تعاون ثقافي نابع من المجتمع المدني. إن عمل مؤسسة المورد الثقافي -الموجودة منذ 9 أعوام - هو الأكثر رسوخاً. في الواقع، يقدم المورد دعمه للآداب والفنون عبر الإنتاج، والنشر، وتنظيم ورش فنية للرسم، وتمويل المشروعات الفنية والمساحات الثقافية، وتمويل انتقال الفنانين... وذلك من خلال برامج مختلفة (عبارة، مواعيد، الصندوق العربي للفنون والثقافة...).

وهكذا، سمح برنامج عبارة في عام 2011 بدعم عدة جمعيات تونسية: الجمعية التونسية للعمل من أجل السينما، ومهرجان الثورة- الرقاب، وفضاء لوكالا، وفن الشارع/ مدينة أحلام، ومركز فن بشيرا. يساند برنامج "مواعيد" الكثير من التبادل الفني خصوصاً في المغرب وتونس مما سمح بتمويل انتقال الفنانين.

#### خامساً: تحليل مقارن ونتائج:

لقد سمحت دراسة السمات الثلاثة للقطاعات الثقافية في الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر بإلقاء الضوء على الاختلافات بين البلدان الأربعة وكذلك على النقاط المشتركة بينهم.

#### . ميزانية الثقافة:

يظهر التحليل المقارن لميزانيات الثقافة في كل من الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر أن التفاوت بين هذه الميزانيات مهم بدرجة ما. في عام 2006 كانت ميزانيات مصر وتونس والجزائر تقريباً متقاربة. خلال السنوات العشر الأخيرة تبعت الميزانيات بشكل عام منحني متنامياً. لكن هذا النمو اختلف من بلد لآخر: فبينما تضاعف النمو في كل من مصر والمغرب وتونس خلال عشر سنوات، فقد تضاعف أربع مرات في الجزائر (2012)، بل وسبع مرات (2011). إن الجزائر هي البلد الذي خصص المبلغ الأكبر للثقافة.

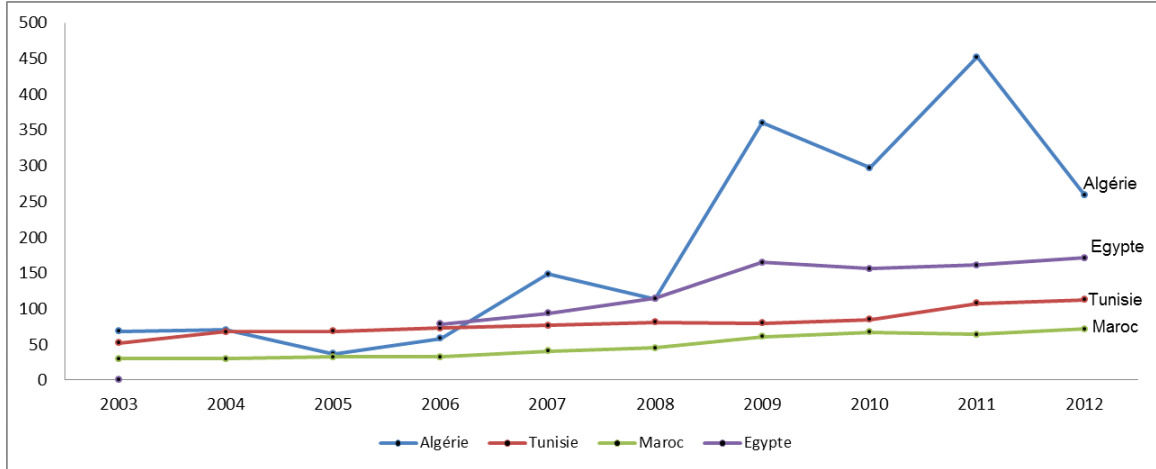
لكن بمقارنة نصيب ميزانية الثقافة بالنسبة لميزانية الدولة، تصبح الجزائر في المرتبة الثانية، بعد تونس، التي كرسّت خلال السنوات العشر الأخيرة ما بين 0,7% و0,8% من ميزانيتها القومية للثقافة. لا تقترب الجزائر من نسبة الـ1% (2007) أو تتجاوزها (2011) إلا أثناء التظاهرات الدولية فقط. إن النصيب المخصص للثقافة بالنسبة للميزانية العامة للدولة هو الأضعف في كل من المغرب ومصر، حيث يظل هذا النصيب أقل بكثير من نسبة الـ1% التي أوصى بها اليونسكو.

| ميزانية الثقافة بملايين الدولارات |         |       |        |       |
|-----------------------------------|---------|-------|--------|-------|
| العالم                            | الجزائر | تونس  | المغرب | مصر   |
| 2012                              | 258,9   | 112,2 | 71,7   | 170,8 |
| 2011                              | 452     | 107,2 | 64,2   | 161   |
| 2010                              | 296,7   | 84,4  | 67,2   | 155,6 |
| 2009                              | 360     | 79,8  | 60,7   | 164,6 |
| 2008                              | 113,5   | 81,1  | 45,3   | 114,2 |
| 2007                              | 148     | 76,4  | 40,5   | 93,3  |
| 2006                              | 58,5    | 72,6  | 32,7   | 78,1  |
| 2005                              | 36,7    | 68,6  | 32,6   | /     |
| 2004                              | 69,9    | 67,6  | 29,7   | /     |
| 2003                              | 68,2    | 52,0  | 29,9   | /     |

| نصيب ميزانية الثقافة من ميزانية الدولة |         |       |        |       |
|--|---------|-------|--------|-------|
| العالم                                 | الجزائر | تونس  | المغرب | مصر   |
| 2012                                   | 0,53%   | 0,71% | 0,23%  | 0,19% |
| 2011                                   | 1,29%   | 0,80% | 0,25%  | 0,20% |
| 2010                                   | 0,84%   | 0,73% | 0,28%  | 0,29% |
| 2009                                   | 1,11%   | 0,74% | 0,25%  | 0,29% |
| 2008                                   | 0,57%   | 0,84% | 0,23%  | 0,28% |
| 2007                                   | 0,95%   | 0,82% | 0,17%  | 0,26% |
| 2006                                   | 0,42%   | 0,86% | 0,16%  | 0,25% |

|   |              |              |              |             |
|---|--------------|--------------|--------------|-------------|
| / | <b>0,16%</b> | <b>0,85%</b> | <b>0,29%</b> | <b>2005</b> |
| / | <b>0,17%</b> | <b>0,83%</b> | <b>0,58%</b> | <b>2004</b> |
| / | <b>0,17%</b> | <b>0,70%</b> | <b>0,61%</b> | <b>2003</b> |

## تطور ميزانيات الثقافة في الجزائر، وتونس، والمغرب، ومصر في الفترة من 2003 إلى 2012



### . لامركزية:

وضعت جميع البلدان محل الدراسة، منذ وقت طويل إلى حد ما، سياسة لامركزية لإدارة الشؤون الثقافية وتنفيذ سياسات ثقافية إقليمية. تهدف هذه اللامركزية، التي كانت ثمرة الرغبة في إتاحة حرية الوصول للثقافة، إلى السماح بتوازن ثقافي إقليمي. ويتوقّر لها، في كل مرة، إطار تشريعي واضح وهيكل تنظيمي دقيق:

- في الجزائر: بواسطة إدارات الثقافة في ولايات البلاد المختلفة ولجان الشؤون الثقافية الموجودة في المجالس الشعبية البلدية.

- في المغرب: بواسطة الإدارات الإقليمية للثقافة وبالمشاركة مع المجموعات المحلية المنتخبة.

- في تونس: بتشكيل المعتمديات الإقليمية واللجان الثقافية المحلية.

- في مصر: من خلال لجنة قصور الثقافة.

كما أقامت البلدان الأربعة شبكة قوية إلى حد ما من بيوت أو قصور الثقافة هدفها تأمين التنمية الثقافية على المستوى الإقليمي وتوعية المواطنين بالفنون.

رغم إرادة اللامركزية المعلنة والإجراءات التي اتخذتها وزارات الثقافة في هذه البلدان الأربعة، نشاهد عجزاً شاملاً للامركزية.

إن الدينامية الثقافية، في الواقع، متفوّقة على مستوى المراكز الحضرية الكبرى و/أو العواصم، حيث توجد عامةً الهياكل الأفضل تجهيزاً، والشبكات الفعّالة من الفنانين والفاعلين الثقافيين... بينما تعاني الأقاليم من

فراغ ثقافي وفني، فيما يتعلق بإنتاج ونشر الثقافة والفن وسهولة الوصول إليهما والتنشئة الفنية. إن الأسباب التي تبدو في أساس هذا العجز هي نقص الإمكانيات البشرية، والمالية والتقنية، وغياب سياسة حقيقية تجاه الجماهير، فضلاً عن نقص تدريب مختلف الأطراف المشاركة.

### • تبادل ثقافي وفني:

إن التبادل الثقافي والفني بين البلدان الأربعة قائم، ويتم طبقاً لطرق مختلفة:

- بواسطة اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، يتم التصديق عليها طبقاً للأصول من قِبَل وزارات البلدان المعنية (وزارة الثقافة أو الشؤون الخارجية). وهكذا نظّمت التظاهرات الإقليمية، المغاربية أو الثنائية تحت رعاية المؤسسات الراعية. إن الهدف من هذه الاتفاقات هو تدعيم العلاقات الدبلوماسية وتشجيع ثقافة كل بلد.
- بواسطة التعاون الفني ومشاركة الفنانين في تظاهرات ثقافية أو مهرجانات.
- بواسطة المجتمع المدني (مساكن الإبداع، تبادل الخبرة، تدريب، لقاءات تبادل الأفكار، مناقشات، معارض...).

يعاني التبادل "المؤسسي" في كثير من الأحيان من تداعيات التوترات السياسية الموجودة بين البلدان (حالة الجزائر والمغرب، وحالة مصر والجزائر). قد تصل التداعيات إلى حد المقاطعة الثقافية أو إلغاء تظاهرات ثقافية واسعة النطاق.

إن هذا التبادل المؤسسي، من ناحية أخرى، غير منتظم، ولا تغطيه وسائل الإعلام بشكل كبير، ويتمحور على الترويج للتراث الثقافي للبلد المعني: لا يتم إبراز الإبداعات المعاصرة أو البديلة. فضلاً عن ذلك، لا تملك بلدان شمال إفريقيا مراكز ثقافية في باقي المنطقة، على نقيض البلدان الغربية الحاضرة من خلال مؤسساتها الثقافية.

إن وجود الفنانين في المهرجانات والتظاهرات الفنية ليس على ما يبدو نتيجة سياسة محددة مسبقاً، إنما يلي بالأحرى رغبة فردية للمسؤولين عن هذه التظاهرات.

أخيراً، فإن التبادل الفني عبر المجتمع المدني واعد بدرجة أكبر وأكثر تحددًا. يهتم هذا التبادل بشكل متزايد باللقاءات التي تهدف لجعل القطاع الثقافي أكثر مهنية واحترافية، والتفكير حول إشكاليات الثقافة، وتتمحور



هذه اللقاءات غالبًا حول الإبداع المعاصر والساحات الفنية الجديدة. في المقابل، يعوق نقص الوسائل المالية هذا النوع من التبادل - لا تساند الدولة بشكل خاص هذه المبادرات وتمنع أو تحد الدعم المالي الذي تقدمه المنظمات الأجنبية-. التكلفة العالية لتنظيم هذا التبادل (انتقال واستضافة الفنانين، ومكافأتهم...)، صعوبة التنقل بين البلدان (غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب)، وكذلك نقص الشبكات والارتباط بين الهياكل الفنية.

## المراجع:

Al BatrawiMenha, KhafagyNermin, 20102, La politique culturelle en Egypte, Rapport pour El Mawred El Thaqafy.

BelqassemWafa, Al MoqaddemHadia, 2010, La politique culturelle en Tunisie, Rapport pour El Mawred El Thaqafy.

El GhayamSellama, AzzahraeChaabani Fatima Azzahrae, 2010, La politique culturelle au Maroc, Rapport pour El Mawred El Thaqafy.

Jaouadi Mohamed, 2003, Etude descriptive des industries culturelles en Tunisie, Rapport pour l'agence intergouvernementale de la Francophonie.

[http://www.espace-economique.francophonie.org/IMG/pdf/Etude\\_IC\\_en\\_Tunisie\\_JAOUADI\\_.pdf](http://www.espace-economique.francophonie.org/IMG/pdf/Etude_IC_en_Tunisie_JAOUADI_.pdf)

Kessab A., Bukrouh M., 2010, La politique culturelle en Algérie, Rapport pour El Mawred El Thaqafy.

Kessab A., 2009, La politique culturelle dans la ville d'Alger, Rapport pour l'Observatoire des Politiques Culturelle en Afrique (OCPA).

Medjahed Ahmed, « Après la séparation, les 10% provoquent une crise entre la culture et le patrimoine », interview dans Al Ahram Al Massai.

<http://massai.ahram.org.eg/Inner.aspx?ContentID=28673>

Mehri Abdelhamid, 1980, Séminaire national sur l'action culturelle décentralisée, Alger, 24-25 avril 1979, Ed. Ministère de l'Information et de la Culture, janvier 1980.

Touzani Amina, 2003, *La culture et la politique culturelle au Maroc*. Éditions La croisée des chemins.

Zakaria Hamid, 2012, « Le financement de la culture au Maroc », dans Les Mercredi de Racines

## مواقع الإنترنت

الموقع الرسمي لوزارة الثقافة الجزائرية: [www.m-culture.gov.dz](http://www.m-culture.gov.dz) :

الموقع الرسمي لوزارة الثقافة المغربية: [www.minculture.gov.ma](http://www.minculture.gov.ma)

الموقع الرسمي لوزارة الثقافة المصرية: [www.ecm.gov.eg](http://www.ecm.gov.eg)

الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية: [www.diplomatie.ma](http://www.diplomatie.ma)

الموقع الرسمي لوزارة المالية المصرية: [www.mof.gov.eg](http://www.mof.gov.eg)

الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية: [www.diplomatie.gouv.fr](http://www.diplomatie.gouv.fr) :

الصحيفة الرسمية الجزائرية: [www.joradp.dz](http://www.joradp.dz)

المورد الثقافي: [www.mawred.org](http://www.mawred.org)